حتى نتجنب نتائج انتفاضات سابقة

د. عبد الستار قاسم

انتفض الشعب الفلسطيني مراراً وتكراراً عبر سنوات نضاله الطويل ضد الانتداب البريطاني والغزو الصهيوني والاحتلال الإسرائيلي. قدم الشعب التضحيات الجسام على مدى قرن من الزمن لكنه لم يحصد نتائج ايجابية. انتهت كل انتفاضة بعدد كبير من الشهداء والجرحى والخسائر المادية وبكثير من التمجيد الذاتي والاعتزاز، ولكن بقليل من الإنجازات على أرض الواقع. لقد حفرت الانتفاضات أمجاداً وخلّدت أبطالاً، لكنها لم تجبر الأعداء على إذعان أو خضوع. فهل ستكون انتفاضتنا هذه كتلك التي سبقت؟ حتى لا تكون كذلك، أحاول في هذا المقال أن أضع إصبعي على ما أظنها مواطن ضعف وأخطاء سابقة فلا يكرر الشعب وقوعه فيها. وهذه المواطن تتعلق بجماهيرية الانتفاضة وأسلوب قيادتها والمساومات حولها والطاقة التنظيمية وسير الحياة العادية خلالها.

جماهيرية الانتفاضة

تكون الانتفاضة، من الناحية التاريخية، جماهيرية وعلى شكل جمهور يتدفق إلى الشارع معبراً عن نفسه بطرق احتجاجية متعددة منها المظاهرة بأشكالها الصامت والهاتف والمهاجم والمشتبك، الخ. ومنها قذف الحجارة والكتابة على الجدران وعزف الموسيقى والرقص والجلوس في الشارع والاعتصام وغير ذلك. وهي غالباً ما تكون تعبيراً عن هموم متراكمة لم يعمل أحد على معالجتها ولا يوجد من يدفع جدياً باتجاه المعالجة. يشعر الجمهور مع الزمن أن أموره غير قابلة للتغير نحو الأفضل فيضيق ذرعا وينفذ صبره فيخرج إلى الشارع ينفث همومه مطالبا بالخلاص مما هو فيه.

ليس من المتوقع أن تكون للجمهور بقطاعه الواسع مطالب واضحة ومحددة، لكنه يعبر عن همومه ومطالب عامة تجد صدى وتفهما لدى مختلف فئات المجتمع. لا لبس حول أسباب اندفاع الجمهور إلى صدارة الحدث، ولا لبس حول المعطيات التي قد تؤدي إلى الهدوء، لكن الحركة الجماهيرية لا يوجد لها برنامج ولا تقوم بإعداد أعمال ورقية تشكل بنوداً أو شروطاً أو خطوطاً عريضة لحلول. هكذا كانت التجربة الفلسطينية على مدى السنين، وانتظر الجمهور في كل مرة قيادة تعبر عن مطالب واضحة أو خطوط عريضة تعبّر عن

الطموحات والآمال. وقد تعددت وسائل هذا التعبير وتراوحت ما بين الاتصالات المباشرة مع الجهات المعادية وبين البيان الجماهيري الذي يوزع في الشارع.

يلاحظ من خلال الوقائع التاريخية أن القيادات التي تصدّت الانتفاضات قد بدأت أعمالها بالتعبير عن رغبات الجماهير وانتهت بتبريرات حول عدم قدرتها على تحقيق هذه الرغبات ومغلفة إياها بكلام مزخرف وطنياً ومنمقاً بشعارات رنانة ومكبراً بهزائم وهمية ثَم إلحاقها بالعدو. لكن لماذا؟ لأن القيادة عاجزة عن اللحاق بالجماهير ولأنها وبسبب هذا العجز تحاول التغطية على عجزها بالإبقاء على العمل الجماهيري ضمن بوتقته الجماهيرية. فكان الدم الفلسطيني دائماً الغطاء اللازم للإبقاء على القيادة في موقع الصدارة دون حاجة إلى البحث عن وسائل تطوير الاندفاع الجماهيري.

الجماهير لا تستطيع تطوير الانتفاضة لأنها جماهير على الاتساع وليست تنظيماً يستطيع أن يلتئم لمناقشة الأمور بسلاسة وهدوء وأن يتخذ القرارات المناسبة. ولهذا فإن الجماهير لا تقوى على تطوير انتفاضاتها على الرغم من قدرتها على ابتكار واستحداث وسائل احتجاجية وربما بعض أعمال المقاومة المتناثرة. وحيث أن للجماهير مصالح وأمامها حياة يومية عليها أن تفي بالتزاماتها فإنها لا تستطيع أن تبقى منتفضة باستمرار على مدى الأيام. أي أنه لا مفر من انحسار التدفق الجماهيري لصالح العمل التنظيمي الذي من المفروض أن ينقل العمل الجماهيري إلى عمل مقاوم. التنظيم ليس الجماهير وليس من تركيبته القيام بعمل الجماهير، كما أن الجمهور ليس تنظيماً لا يمكن أن يحل محل التنظيم.

يتطلب العمل الجماهيري نوعا من تعطيل الحياة العامة الاعتيادية لصالح النشاطات غير الاعتيادية. بعض المعامل والمصانع تتعطل عن العمل، ومن المحتمل أن تكون هناك بعض الاضرابات التي تشل الحياة العامة. وربما تتعطل بعض المؤسسات مثل المدارس والجامعات، وقد تتوقف دوائر حكومية عن العمل، الخ. وفي حال الشعب الفلسطيني، تؤدي اجراءات الاحتلال الصهيوني إلى مزيد من التعطيل. يغلق الاحتلال الطرق في الضفة الغربية وقطاع غزة ويحاصر المدن والقرى ويدفع بالحركة ما بين المدن باتجاه التوقف. وحيث أن الشعب الفلسطيني لم يطور أوضاعاً اقتصادية خاصة به عبر السنين، بقي عشرات الآلاف من الفلسطينيين يعتمدون في مصادر دخولهم على العمل في مزارع ومصانع الكيان الصهيوني، وهذا ما يقود إلى مزيد من التعطيل للحياة الاقتصادية للشعب الفلسطيني. مع كل حدث ضد

الاحتلال، تلجأ السلطات الاسرائيلية الى إغلاق أبواب العمل وحرمان العمال الفلسطينيين من كسب لقمة العيش.

وعليه فإن العمل الجماهيري يفرز عوامل ضغط ذاتية يتم تدعيمها بعوامل ضغط احتلالية. بالطبع يتحمل المخطط الفلسطيني وصاحب القرار مسؤولية عدم اتخاذ السياسات الاقتصادية والعمالية والاجتماعية المناسبة والضرورية لتحرير الفلسطينيين من الضغوطات الصهيونية. استخدم قادة فلسطين الأموال بطرق لا تتلاءم مع متطلبات التحرير وتركوا الناس عرضة للتجويع والرضوخ. وتبقى النقطة الجدلية قائمة هو أن العمل الجماهيري الاحتجاجي يتضمن عوامل ضعفه وعدم قدرته على الاستمرار. فالعامل يضغط من أجل أن يعاود مزاولة عمله، والتاجر يتذمر بسبب عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته المالية، والطالب يتحسب من ضياع السنة الدراسية، الخ.

تحمل الانتفاضة الجماهيرية في داخلها عوامل زوالها. فهي تضعف المجتمع بصورة عامة بسبب تأثيرها السلبي على عجلة الانتاج. تختل مقومات الصمود ويصبح المجتمع أكثر تأثراً بضغوطات العدو. يحمل النمط الفلسطيني الانتفاضي التقليدي عنصر ضعف هام وهو الثمن الباهظ الذي يدفعه الشعب دما ممثلاً في الشهداء والجرحى. فلسطينيون يواجهون قوات الاحتلال بالحجارة والزجاجات الفارغة والحارقة مقابل رصاص يطلق إلى أجسادهم. استنزفت الانتفاضات نفوساً فلسطينية كثيرة، ووقع آلاف كثيرة من الجرحى مقابل دم قليل جداً دفعة الجانب الصهيوني. يقدم الشعب الفلسطيني ثمناً باهظاً جداً في مواجهات احتجاجية غير مجدية وثبت تاريخياً أنها لم تأت بالخير على الشعب.

إذن ما الذي يدفع الشعب الفلسطيني نحو مثل هذه الانتفاضات؟ باختصار، إن لم يكن هناك من يملأ الفراغ النضالي الهادف إلى التحرير يخرج الشعب معبراً عن نفسه. عجزت القيادات الفلسطينية منذ عام 1919 عن أن تكون على قدر المسؤولية وفشلت فيما ادعت لنفسها من المسؤولية فاستعاض الشعب عن ذلك بتعبيرات جماهيرية بين الحين والآخر. أطلقت القيادات الفلسطينية سواء في ظل الحاج أمين الحسيني أو الشقيري أو عرفات تصريحات أكبر من فمها وأصدرت شعارات أضخم من حجمها فوقع الشعب بين المآسي الناجمة عن الغزو الصهيوني والاحتلال وبين بلادة القيادات وعجزها. لا الاحتلال انتهى ولا القيادات وفت بوعودها. وليس ذلك فحسب وإنما أرغمت القيادات الشعب الفلسطيني على قبول طروحات سياسية كان يرفضها سابقاً وقادته نحو تنازلات متتالية رفعت من درجات الإحباط عنده. انتهت وعود القيادة قبل عام 1948 بضياع الجزء الأكبر من الوطن، وآلت وعود

القيادة الحالية إلى اتفاق أوسلو وما صاحبه من تدمير للبنى الأخلاقية والاجتماعيى الفلسطينية على يد سلطة الحكم الذاتي.

إذن ما العمل

من الشعور إلى الوعي

الانتفاضة الجماهيرية في التجربة الفلسطينية مفيدة في التعبير عن مشاعر الناس وما يعتمل في صدورهم من كبت وقهر، وذات فائدة على مستوى الإعلام العالمي فتحفر في الذاكرة العالمية ما يتعرض له شعب فلسطين من اضطهاد وإنكار للحقوق على أيدي الصهاينة الذين ملأوا الأرض ضجيجاً بسبب ما تعرضوا له في أوروبا. الانتفاضة تذكر العالم باستمرار بقضية فلسطين وتفتح بابا واسعا أمامه ليشاهد فظاعة القمع الصهيوني وأعماله الإجرامية. لقد رسمت الانتفاضات المتعاقبة أمام الرأي العام العالمي مشاهد الجندي الصهيوني المدجج بالسلاح وهو يلاحق طفلاً فلسطينياً في أزقة المدن وطبعت صورته وهو يأخذ موقعاً قتالياً فيقتل طفلاً بريئاً أو شابا يهم بقذف حجر أو امرأة تبحث عن ابنها. ورأى العالم جنود الاحتلال وهم يكسرون عظام أطراف الشباب بالحجارة بقصد وسابق إصرار وبأوامر من رئيس وزراء الكيان الصهيوني. ويكاد لا يوجد في العالم من لم ير الطفل محمد الدرة ورصاص الشر والحقد ينطلق الى جسده الغض.

كان العربي وبالأخص الفلسطيني يوصف بالإرهاب كلما مرت صورته في ذهن الناس خاصة في الغرب، ولا شك أن الانتفاضات المتعاقبة جعلت للعربي، على الأقل، شريكاً. هذا إن لم يمل الانطباع المؤقت عن الإرهابي نحو الصهيوني أكثر من ميله نحو العربي. وربما لو توفرت حرية الرأي والتعبير في الغرب الآن لوجدنا أن الرأي العام العربي يبدي اشمئزازاً من اليهود عموماً ويميل نحو تعاطف نسبي مع العرب والفلسطينيين. وقد قرأنا تقارير عدة حول تأجج المشاعر ضد اليهود على المستوى العالمي وتزايد الاعتداءات على مصالحهم سواء في انتفاضة 87 أو 2000.

إنما يجب ألا يأخذنا الإعلام والرأي العام العالمي على الرغم من أهميتهما. في النهاية، لا الإعلام ولا الرأي العام العالمي يحسمان الأمور على الأرض. من المهم ألا نهمل

أياً منهما، لكننا يجب ألا نعطيهما ثقة أكثر من اللازم فيبقى نضالنا يدور ضمنهما. واذا كـــان الهدف هو الاعلام وتثقيف الرأي العام العالمي حول الحقوق الفلسطينية والجرائم الصــــهيونية فانتفاضة قصيرة الأمد تكفي مع الحرص على عدم دفع ثمن باهظ يفوق مستوى الربح الـــذي يمكن أن نحققه. بمعنى أنه يجب ألا يكون الدم الفلسطيني ثمناً لصورة على شاشة المرناة، وإذا كان لي أن أدفع هذا الثمن فيجب أن يكون المقابل أكثر من صورة.

التعبير عن الشعور شيء مستحسن أحياناً، لكنه يبقى تعبيرا دون أن يغير الواقع إن لم يتحول إلى وعي. الشعور بالقهر لا يغير الواقع حتى لو انفجر الى هبّة، لكن من الممكـــن أن يفعل إذا تحول الى وعي: وعي بأسباب القهر وعوامل اســـتمراره ونقـــاط قوتـــه وضـــعفه وإمكانيات التغلب عليه وآليات التخلص منه. يؤدي الشعور الى هبّة أو إلى ثورة غضـــب أو إلى نزق، لكن الوعي يقود إلى تفكير عقلاني ومنطقي وعلمي، ومن ثم إلـــى تنظـــيم وتقيـــيم القدرات وتوظيفها وتدعيمها ليتمكن المرء من التغلب على أسباب الشعور بالقهر. الشعور يولد تعبيراً، أما الوعي فيولد تنظيماً للقدرات وقوة في مواجهة القوى المعاديـــة. أي أن الشـــعور يؤدي إلى انتفاضة، واذا ما تبلور إلى وعي فإنه يؤدي إلى مقاومة أو ثورة.

هذا لا يعني أن الشعب الفلسطيني لا يعي العوامل التي تخلق لديه الشـــعور بـــالقهر. الأفراد بمن فيهم الاطفال يعون حقيقة الاحتلال الصهيوني ويعون الـــدور الأمريكـــي وأدوار بعض الأنظمة السياسية بما فيها بعض الأنظمة العربية في دعم اسرائيل. لكن هذا الـــوعي لا يتبلور ضمن وعي عملي عام يؤدي إلى مقاومة فعالة ضد الاحتلال، الوعي بشقه النظـــري لا يكفي، ولا يكفي ان يتم التعبير عنه على أنه مشاعر تنبثق في صيحات وصرخات وزفـــرات، بل لا بد من تحوله إلى وعي عملي لكي يغير الواقع. الجمهور بقطاعه الواســـع لا يســـتطيع ترجمة وعيه على المستويات الفردية إلى وعي جماعي فاعل. أي أن مجموع وعي الأفراد لا يشكل وعياً جماعياً فاعلاً لأن المجموع يبقى هيئة عددية بينما الوعي الجماعي عبـــارة عـــن هيئة كيفية. العددية استاتيكية والكيفية ديناميكية.

حتى يكون بمقدور الشعب الفلسطيني أن يحول مشاعره أو وعيه النظري المعبّر عنه انتفاضياً لا بد من أن يأخذ التنظيم زمام المبادرة، حالة الانتفاضة تشكل حالة مـــدّ جمـــاهيري ورغبة في التحشد وجمع الصفوف والعمل معا من أجل تحقيق أهداف عامة، ومن السهل على التنظيم أن يعمل في مرحلة المد ويحول حالة الغضب إلى أطر تنظيميه واضـــحة الأهـــداف والآليات ومنسقة الخطوات. تتميز حالة المد في تاريخ الشعوب بالإيثار وسمو النفوس إلى حد

التضحية من أجل الكل، وتتسم برغبة قوية في العمل الجماعي والتعاون المتبادل والمشاركة في العمل العام. وهي حالة تشكل الأرض الخصبة التي ينتعش فيها التنظيم ويستطيع إحراز إنجازات عامة كبيرة.

تفيض الساحة الفلسطينية بالتنظيمات والفصائل والأحزاب. فهل ستعمل هذه على خلق مرحلة جديدة من الحشد أم ستجري وراء الجمهور المنتفض معتمدة عليه في إثبات وجودها على الساحة؟ هل سترتقي هذه التنظيمات بالعمل الجماهيري نحو المقاومة التي تلحق الخسائر الفادحة بالعدو أم أنها ستكتفي بتحريض أفرادها على المشاركة في الأعمال الاحتجاجية الجماهيرية؟ تستطيع تلك كتنظيمات أن تمسك بزمام المبادرة وتحاول تصعيد العمل الجماهيري نحو العمل الواعي المقاوم وأن تتصدر الساحة الفلسطينية وتقود الجماهير، وستجد لنفسها التأييد الواسع. أما تلك التنظيمات التي تلهث خلف الجماهير ستبقى تستنزف جماهيرها وتأكل نفسها إلى أن تتحول إلى مجرد مكاتب.

استطاعت الفصائل الفلسطينية هذه المرة نقل الانتفاضة نقلة نوعية نحو المقاومة. الآن هناك عمل فلسطيني حقيقي وقوي وجاد ويبتعد كثيرا عن النمط التقليدي الذي اعتاد عليه الناس على مدى سنوات. العمل القائم الآن يضع إسرائيل أمام حقيقة مرة وصعبة وهي أن وجودها ما زال على المحك وأن كل حروبها وانتصاراتها العسكرية لم توفر لها حصانة البقاء. الآن ينتقل العمل الفلسطيني المسلح إلى مرحلة جديدة يحاول فيها التناسب مع التحديات وليضع الأمور في نصابها السياسي الصحيح والذي ينص على أن اليهود في فلسطين لن ينعموا بأمن ما دامت الحقوق الفلسطينية منتهكة. يضع العمل المقاوم الفلسطيني هذه القاعدة لتكون منطلقا أمام أي تطلعات ديبلوماسية نحو إنهاء الصراع. وهذه قاعدة مختلفة تماما عن قاعدة العملية السلمية الدائرة الآن والتي ولّدت أوسلو وما تبعه من اتفاقيات. تنطلق العملية السلمية حاليا من قاعدة استجدائية تعتمد على استدرار العطف وترتكز على ضعف الجانب العربي بصورة عامة. أما القاعدة التي يتم رسمها الآن تقوم على افتراضات عملية مختلفة تجعل من الفلسطيني ومن آزره على المستوى العربي صاحب شأن وقرار. وإذا كان لمفاوضات مستقبلية أن تتم فإن شروطها الصريحة والضمنية لن تكون على ذات المواصفات التي تنطلق منها السلطة الفلسطينية.

العمل العسكري الفلسطيني ما يزال دون المستوى المطلوب وهو تحت وطأة قوى التنافر والتي منها ما يدفع نحو التطوير ومنها ما يسحب نحو التثبيط. تندرج العدوى الثورية

تحت قائمة قوى التطوير من حيث أن الفصائل الفلسطينية تدرك أن عـدم لحاقهـا بالسـقف النضالي يؤدي إلى تلاشيها أو إلى عدم تطورها والتحاق الناس بها. يجد الجزء المناضل مـن حركة فتح نفسه محرجا إذا تخلف نضاليا عن حركتي حماس والجهاد الإسلامي، وهو يعي أن شعبية الحركة قد تقلصت مع تعثر العملية السلمية وفي ضوء العمليات الاستشهادية التي تزداد حدتها مع الزمن. وقد أظهرت انتخابات جامعة النجاح الوطنية مدى ابتعاد جمهور الشباب عن حركة فتح لصالح التيار الإسلامي. تنطبق ذات الجدلية على الجبهتين الشعبية والديمقراطيـة وعلى مختلف الفصائل صغيرة الحجم على الساحة الداخلية لفلسطين. فإما أن تلحـق القـوى بركب العمل الجهادي أو أن تواجه مصيرا انقراضيا.

يمكن اعتبار الإجراءات الإسرائيلية عاملا محفزا للمقاومة. ثابت تاريخيا أن إجراءات العدو ضد الشعب الفلسطيني منذ الاحتلال البريطاني حتى الآن لم تفت من عضـد المقاومـة وعملت كعنصر تحد أدى إلى تحدٍّ مضاد. وقد جربت إسرائيل أساليب القمع المختلفـة عبـر حقب متعددة من الصراع ضدها ووجدت أن إجراءاتها لا تؤتي أكلها. لا شك أن الإجـراءات الإسرائيلية تكبد الفلسطينيين خسائر كبيرة، لكنها ترتد لتوقع خسائر كبيرة في الجانب الآخر.

هذا ومن المتوقع أن المزيد من القوى الخارجية ستدخل المعترك كلما اشتدت المقاومة وذلك لصالح المقاومين. دول ومنظمات عربية وإسلامية سـتقدم المزيـد مـن المسـاعدات المتنوعة للمقاومين الفلسطينيين، وقوى شعبية ستجد في المقاومة مثالا لها وهدفا لتقديم الـدعم الثقافي والإعلامي وربما المادي له. بل من الممكن أن يصبح دعم المقاومة الفلسطينية مبررا لاستمرار عمل بعض التنظيمات الشعبية في دول الجوار.

أما من ناحية عوامل التثبيط فإن أقواها يتمثل بالوضع الـداخلي الفلسـطيني. قـراءة تاريخ الصراع الفلسطيني ضد قوى العدوان تشير إلى دور القيادات الفلسطينية كعامل إحبـاط قوي للثورة ومواصلتها. تنشغل القيادات الفلسطينية عادة في ردهات العمل الدبلوماسي وعلى الشعب الفلسطيني أن يدفع ثمن بقائها هناك. إنها قيادات لا ترتقي إلى مستوى الصراع الدائر ولا تملك الاستعداد للتخلي عن مواقعها لصالح من يصمم على المواجهة والإصرار على مـا هو ممكن. في أحسن الأحوال تتخلى هذا القيادات عن الثورة، وتقف ضـدها فـي أسـوأها. انشغلت القيادات قبل عام 1948 بتصفية الحسابات فيما بينها وصنعت فسـادا فـي الشـارع الفلسطيني أجهض محاولات الثوار، والقيادة الآن طرف في اتفاقيات يؤدي الالتزام بهـا إلـى حراسة الأمن الإسرائيلي. فهل يمكن أن تعمل السلطة الفلسطينية الآن على مواجهة المقاومـة

الفلسطينية أم أنها ستختار طريقا آخر؟ أتوقع بشدة أن تعمل السلطة على اعتقال المجاهدين وملاحقة المقاومين. وللأسف يجد توقعي دائما طريقه نح التحقق. حاولت السلطة مرارا مواجهة العمل العسكري ضد الإسرائيليين وعمدت إلى اعتقال المجاهدين والناضلين خلال الانتفاضة، وهي ستسخدم تلاجتياح الإسرائيلي الأخير لتبرير الاعتقالات قي صفوف الحركات الفلسطينية تحت شعار مصلحة الشعب الذي يئن من القمع والحصار.

من الوارد أن يؤثر نضوب الأموال سلبا على العمل المقاوم. المقاومة مكلفة جدا ولا يقوى المقاومون على تحمل أعبائها بالأخص أن أغلبهم يأتون من فئات اجتماعية لا تعيش في بحبوحة اقتصادية. ومن الوارد أيضا أن يؤثر ضعف أحوال الناس الاقتصادية سلبا على مواصلة النضال ضد الاحتلال بسبب ما ينجم عن ذلك من ضغط شعبي ينتظر فرصة الخروج من الفاقة. ومن هنا تأتي أهمية حسن التوزيع الاقتصادي الذي يوحد الناس في الفقر وفي الثراء. من الحيوي تطوير برنامج اقتصادي بطريقة تجعل الناس شركاء فيما يملكون وفيما يأتيهم من مساعدات خارجية. لم أكن أتصور أن هذا البرنامج يمكن أن يتبلور على الساحة الفلسطينية بسبب الظروف القيادية السائدة، لكن من الممكن تعويض هذا النقص من خلال توجيه الدعم المالي العربي نحو الفئات المسحوقة والفقيرة، ومن خلال برنامج شعبي تطوره الفصائل والقوى الفلسطينية الفاعلة على الساحة الفلسطينية. إنه لا يغني عن برنامج مركزي لكنه يخفف من وطأة العوز.

تعتبر الوحدة الوطنية عنصرا هاما في مواصلة المقاومة الفلسطينية. تحققت خلال الانتفاضة الحالية وحدة وطنية ميدانية ولكن دون أن ترتقي إلى مستوى التخطيط واتخاذ القرار. أي بقي الانفصام بين القوى الشعبية والقيادة السياسية قائما مما أثر سلبا على مستوى الأداء في عدد من المجالات الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية ومكّن العدو من تحقيق بعض الإنجازات. فإذا كانت هناك إرادة نحو عمل مقاوم أكثر فاعلية فإن القضاء على هذا الانفصام يكون من الأولويات.

ترتيب البيت الفلسطيني

نقل الاحتجاج إلى المقاومة والوعي الفردي إلى الوعي العام العملي يتطلب أوضاعاً اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية غير اعتيادية. النشاط الاعتيادي يختلف في متطلباته عن متطلبات حياة الاستقرار ذات النشاطات الاعتيادية. تترتب الحياة العامة للناس حسب الظروف

التي يمرون بها. فإذا كان هناك قحط عاش الناس حياة تقشف، وإذا وجد عدو غاشم عاشوا حياة تعاون وسهر متبادل، وإذا كان في المدخولات بحبوحة حياة عاشوا رفاء، الخ.

تختلف متطلبات المقاومة عن متطلبات السلام. تفترض المقاومة أن الاحتلال عبارة عن قوة لا يزيلها إلا القوة، وأن الدبابة التي يحتمي الجندي خلفها لا تختفي إلا إذا كان هناك من يفجرها. وهي تفترض أيضاً إقبال عدد من الشباب على التدريب وقيام عدد من الشيب على أعمال التدريب والتنظيم وإعداد الكوادر العسكرية أو المقاومَة. ومن المتوقع أن يتم توظيف الموارد الاقتصادية والمالية من أجل دعم المقاومة وإضعاف صمود العدو، وكذلك أن تتأقلم العلاقات الاجتماعية والنشاطات الثقافية والسياسية مع ظروف المقاومة.

من المهم الانتباه إلى أن تعامل العدو مع الشعب الواقع تحت الاحتلال والذي يحتج ولا يقاوم يختلف عن تعامله مع شعب يقاوم. في حالة الاحتجاج، لا يستعمل الاحتلال عصا غليظة ويحاول أن يجعل رد فعله متناسباً مع الاحتجاجات. أما في حالة المقاومة فإن على الناس أن يتوقعوا ردود فعل احتلالية أعنف بكثير من فعل المقاومة. ذلك لأن الاحتجاج لا يؤذي العدو إلا قليلا وفي زوايا محدودة مثل زاوية الرأي العام العالمي، أما المقاومة فتؤذيه وتؤثر سلباً في معنوياته وتستنزفه وتشق صفوفه. لا يحاول في حال الاحتجاج أن يكون رادعاً وإنما مستخدماً لمستوى معين من القوة لا يثير معه المزيد من الاستياء العالمي، لكنه لا يملك إلا أن يستعمل سياسة ردع في حال المقاومة لأن بقاءه كقوة محتلة يصبح مهدداً.

إذا استعرضنا تعامل الاحتلال الصهيوني مع الشعب الفلسطيني نلاحظ الفرق في تعامله مع الانتفاضات ومع المقاومة المسلحة. يقوم جنود الاحتلال بإطلاق الرصاص على المتظاهرين فيقتلون ويجرحون، لكنهم لا يحاولون حصد الناس ويعملون على أن يكون الأذى الذي يوقعونه متناسباً مع ما يمكن أن تتحمله حكومتهم من انتقادات دولية وبطريقة لا تنقل الناس نقله ناقمة شديدة تؤدي الى أعمال عسكرية دموية. لكن هذا الأسلوب لم يكن متبعاً في جنوب لبنان، ولم تحاول الطائرات الاسرائيلية دغدغة مواقع حزب الله أو تفريغها من قاطنيها قبل قصفها. ولم تتهاون إسرائيل مع حركة حماس عندما قامت بحملة تفجيرات في مناطق سكن اليهود. أبعدت اسرائيل المئات من المتدينين وأغلقت الأرض المحتلة وقامت باعتقالات واسعة، ولم يكن لديها أي تردد لقصف أو تدمير أي موقع تشك أنه يهددها.

المعنى هو أن المقاومة ستؤدي إلى صراع شديد بين الفلسطينيين والصهاينة، وأن هذا الصراع سيقود إلى أنماط معيشية وحياتية مختلفة عن المعهود. فمثلاً من المتوقع أن تأخذ الحياة التجارية الفلسطينية منحى آخر بحيث تتقلص المعاملات التجارية مع الصهاينة إلى حد كبير. هل من المعقول مثلاً أن يستمر الفلسطينيون بشراء البضائع الصهيونية والصراع ضد الاحتلال محتدما؟ وهل من المتوقع أن يذهب عامل فلسطيني إلى عمله في مستوطنة صهيونية بينما يعمل المقاومون على طرد المستوطنين وتفكيك الاستيطان؟ وهل من المناسب أن يقضي مسؤول فلسطيني ليلة جميلة في موقع سياحي صهيوني بينما يترصد المقاومون اقتصاديات العدو؟

المقاومة تعني أن الشعب الفلسطيني سيغادر الحياة التي عاشها تحت الاحتلال منذ عام 1967. صحيح أن الحياة تحت الاحتلال صعبة لكنها لم تتطور حتى الآن إلى حياة مقاومة تجعل حياة الطرفين صعبة وتجبر العدو على التفكير جدياً في الرحيل دون قيد أو شرط. هذا ويتضح من استعراضنا لحياة الشعب تحت الاحتلال أنها موضوعيا وعلميا لم تكن متناسبة مع تحدي الاحتلال. فمثلاً مرّت على الأرض المحتلة/67 فترات بحبوبة اقتصادية، ومرّت أيام يزور فيها عدد كبير من الفلسطينيين مواقع سياحية صهيونية. ومن السهل أن نجد بنايات سكنية فخمة وبعض ملامح الرفاء، وأن نلمس حياة استهلاكية طورتها عقلية استهلاكية يصعب أن تقدر قيمة الانتاج. وفي استعراضنا نرى أن الشعب حصل على مساعدات مالية كان من المفروض أن توظف في تطوير الاقتصاد الفلسطيني واستقطاب العمال الفلسطينيين من المشاريع الصهيونية، لكن هذه الأموال ذهبت إما إلى مناح خدماتية أو تم هدرها وتبديدها واختلاسها.

حياة المقاومة تتطلب التركيز على الإنتاج وتوظيف الأموال من أجل بناء اقتصاد يستطيع أن يعتمد عليه الناس ويعزز صمودهم. فالمقاومة تتناقض بالتأكيد مع فكرة العمل في إسرائيل لأن الشعب الذي يعتمد على عدوه ولو جزئياً في لقمة عيشه لا يمكن أن يختار طريق المقاومة إلا إذا قام هو بتوفير لقمة العيش لأبنائه. ومن هنا لا بد من مراقبة أموال المساعدات التي يحصل عليها الشعب عن طريق منظمة التحرير أو الفصائل أو السلطة وضبطها والتأكد من طرق صرفها ضمن رؤية وأهداف واضحة ودون تمييز أو محاولات لشراء الذمم.

العصبية والفئوية عبارة عن عدو قاتل لحياة المقاومة لأنها تشق الصفوف وتضعف العزائم وتهدم المعنويات. وإذا كان لا مفر من تعدد الفصائل فإن العلاقة فيما بينها يجب أن

تكون علاقة تنافس على الإنجاز وليس تسابقا على الإسقاط. أي أن الفصيل يكسب جماهيرية من خلال ما ينجزه ضد العدو ونحو التحرير وليس من خلال الطعن بالآخرين. وعلى هذا يجب أن تُبنى المؤسسات فتبتعد عن التسييس وتبقى ضمن الأهداف الوطنية التي تصبو إلى التحرير. والمؤسسات تقوم بما وجدت من أجله إذا حافظت على الأخلاق المهنية، وتفشل إذا تم تجبيرها لهذا الفصيل أو ذاك أو نخرتها الوساطات والمحسوبيات.

وفوق هذا لا بد من حساسية ذكية وعملية حيال المسائل الأمنية. فلسطين تحت الاحتلال، والعدو قوي وله عيون ويملك وسائل تقنية معقدة في متابعة القضايا الأمنية، وإذا كان للشعب الفلسطيني أن ينجح فإن عليه أن يستعين في القيام بمقاومته بالكتمان. على كل الفصائل والتنظيمات والمؤسسات أن تنظف نفسها من الجواسيس والعملاء وأن تتوقف عن تجنيد كل من هب ودب في صفوفها. وفوق ذلك على الفرد وأن يحرص على عدم تعريض نفسه لمشاكل أمنية مثل الظهور العلني بالسلاح أو التحدث باسم هذا الفصيل أو ذاك. حتى الآن لا يوجد حرص أمني في فلسطين وتبدو البلاد وكأنها كف مفتوح أمام العدو.

إذا اشتعلت المقاومة فإن الأوضاع الاجتماعية والثقافية ستبدأ بالتكيف التدريجي مع متطلباتها. أي أن المقاومة ذات علاقة جدلية مع المجتمع وشتى نشاطاته وستأخذ العلاقات المختلفة مواضعها مع مرور الأيام.

لكن أين السلطة الفلسطينية في كل هذه المعادلة؟ ألا تقضي المقاومة بصورة غير مباشرة على السلطة؟ وهل ستكون السلطة الفلسطينية عونا للمقاومة أم عليها؟

السلطة الفلسطينية بين أوسلو والمقاومة

إذا تم تتبع تاريخ منظمة التحرير الفلسطينية يمكن الاستنتاج أنها سعت في البحث عن حل سلمي مع الكيان الصهيوني منذ زمن طويل. فمثلا كتب أبو اياد (صلاح خلف) في كتاب **فلسطيني بلا هوية** أن المقاومة الفلسطينية كانت مقتنعة بأنه لا يوجد حل عسكري للقضية الفلسطينية وأنها ناقشت هذا الأمر مع الرئيس جمال عبد الناصر. وفي عام 1974 أقرت المنظمة ما عرف ببرنامج النقاط العشر الذي خالف الميثاق الوطني الفلسطيني ودعا إلى إقامة سلطة فلسطينية على أي قطعة أرض فلسطينية يتم تحريرها. أما في عام 1978 فقد كان هناك توجها قياديا غير معلن على الشعب الفلسطيني نحو البحث عن حل سلمي مع اسرائيل، مما يعني الاستعداد للاعتراف باسرائيل والتخلي عن فكرة التحرير التي قامت عليها منظمة

التحرير والتي شكلت قلب الميثاق الوطني الفلسطيني. وقد قامت منظمة التحرير عـام 1983 بفك الحصار الذي كان مضروبا على النظام المصري بسبب توقيعه اتفاقية صلح مع اسرائيل. في عام 1985، نبذت قيادة المنظمة الإرهاب كجزء من القبول بالشـروط الامريكيـة التـي فرضتها الولايات المتحدة من أجل الاعتراف بالمنظمة كممثل للشعب الفلسطيني. أمـا عـام 1988 فقد قبلت المنظمة الشروط الأمريكية حسب الإرادة الأمريكية. كل هذا تم قبل انهيـار الاتحاد السوفييتي وقبل ضرب قوى التحالف الأمريكي للعراق.

لقد عملت منظمة التحرير الفلسطينية جاهدة عبر السنين مـن أجـل التفـاوض مـع الولايات المتحدة واسرائيل، فهل تقرر المنظمة الآن أن تشطب جهود كل تلك السنين وتتخلى عن اتفاقية أوسلو لصالح المقاومة؟ إن من يظن أن المنظمة ستفعل ذلك فإنه لن يبتعـد عـن السذاجة.

ومن الجدير أن نلاحظ أن السنوات البارزة التي قدمت فيها منظمة التحرير التنازلات هي التي أعقبت سنوات التضحيات العربية والفلسطينية. جاء تنازُل عام 1974 بعد حرب عام 1973، وتنازل عام 1978 جاء بعد غزو اسرائيل في ذات العام للجنوب اللبناني، وتنازل عام 1983 حصل بعد حرب عام 1982. أما التنازل الكبير لعام 1988 فقد أعقب استشهاد حوالي 1500 فلسطيني إبان الانتفاضة التي بدأت عام 1987. فهل تشكل التضحيات مدخلا لمزيد من التنازلات على الساحة الفلسطينية؟ إننا نلاحظ الآن أن سيرة التنازلات الرسـمية الفلسـطينية تتكرر على الرغم من أن الشكل يأخذ أبعادا متناسبة مع ظروف الوضع القائم.

ومن المهم أن نأخذ بالاعتبار أن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية هددت بالتوقف عـن التفاوض مع اسرائيل مراراً ، لكنها لم تفعل . هددت بالتوقف عن التفاوض إذا لم يتم إعـادة المبعدين الفلسطينيين لعام 1992 فوراً، لكنها لم تفعل . وقالت أنها لـن تعـود إلـى طاولـة المفاوضات إذا استمرت إسرائيل في مشروعها لإقامة مستوطنة في جبل ابو غنيم . استمرت اسرائيل واستمرت المنظمة في التفاوض . وكذلك كان الأمر بالنسبة لمستوطنة رأس العامود. تواصلت مصادرة الأراضي وتوسيع الاستيطان وبناء مستوطنات جديدة وشق طرق التفافيـة ولم تتمرد القيادة الفلسطينية مرة واحدة على طاولة المفوضات. فإذا لم يردع سـلب الـوطن القيادة عن الاستمرار في التفاوض فهل سيوقفها دماء الشهداء؟

الانطلاق نحو سلام مع الكيان الصهيوني عبارة عن سياسة فلسطينية رسمية ممتدة على مدى أكثر من ثلاثين عاما، ولا أظن أن القيادة الفلسطينية ستبدأ الآن بنهج مقاوم، ولن يوقفها الشهداء ولا الأرامل ولا اليتامى.

تعتبر إسرائيل المقاومة تقويضا لمشروع المصالحة مع القيادة الفلسطينية، وهي لم توقع اتفاق أوسلو إلا بعد ما حصلت على ضمانات أن شريكها سيقوم بكل ما يجب من أجل منع المس بالأمن الاسرائيلي. وقد أصرت باستمرار على مسألة التنسيق الأمني وعلى السلطة الفلسطينية بالإبقاء على اليقظة وملاحقة من تسميهم بالإرهابيين والمخربين. ولا تنسى إسرائيل أن تؤكد عقب كل عمل يمكن أن يمس بأمنها من قريب أو بعيد أن السلطة الفلسطينية لا تقوم بما يجب أو بالمطلوب لكبح جماح ما تسمية بالإرهاب. ومن جهتها، تعمل السلطة على القيام بالاجراءات التي تؤكد لإسرائيل والولايات المتحدة أنها جادة في مكافحة الإرهاب وممارسيه حتى أنه بات واضحاً أن أفراداً في مختلف أجهزة السلطة يتلقون تثقيفاً ضد الفئات الإسلامية ومن شأنها توليد الاحقاد ضد أبناء الشعب الواحد.

ولهذا فإن السلطة لن تنخرط في المقاومة فحسب وإنما لن تتساوق مع أي عمل مقاوم. إنها تعلم مسبقاً أن أعمال المقاومة ستثير غضب إسرائيل وستكون أول من يلام ويدفع الثمن. لقد منحت إسرائيل السلطة صلاحيات متعددة وأعطت رجالاتها امتيازات يصعب التضحية بها. تستطيع اسرائيل تعطيل أعمال السلطة ومصالح رجالاتها، وحتى بإمكانها سحب بطاقة VIP منهم، وبإمكانها السيطرة على الموارد المالية ومنع دخول الجزء الاكبر من المساعدات المالية الخارجية.

ومن ناحية أخرى، تقفز المقاومة عن السلطة لتؤسس أنماطا اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية تختلف عن تلك المواكبة لعملية المصالحة مع إسرائيل. فمثلاً ترى السلطة الفلسطينية أنه يجب توجيه ضغوط على إسرائيل من أجل ضمان استمرار تدفق العمال الفلسطينيين إلى مواقع عملهم، بينما تقود أعمال المقاومة إلى إغلاق الأرض المحتلة عام 1967. وترى السلطة أيضاً ضرورة تساوق البرامج التعليمية مع متطلبات إسرائيل الأمنية كتغييب الفكر الجهادي، لكن المقاومة تتطلب ترسيخ هذا الفكر. ولاحظنا أيضاً أن التطبيع مع إسرائيل بكافة أشكاله قد انتعش في ظل السلطة، لكن المقاومة ستعمل حتماً على القضاء عليه.

باختصار، تقوم السلطة على بناء مؤسسات وأنماط سلوكية وعلاقات متناسبة مع توجه نحو حياة مستقرة وتعايش مع العدو، أما المقاومة فتناقض هذا وتؤسس لحياة حشد الطاقات لمصارعة العدو وتحمّل ما يوجهه من ضربات. هذان نمطان متناقضان لا يتعايشان على الساحة الفلسطينية بالذات. التعايش مع المقاومة يقوض التعايش مع إسرائيل والعكس صحيح. أي أن السير بطريق المقاومة سيلغي عمل السلطة في أغلبه، وسيحولها في النهاية إلى مجرد قائمة على الأعمال البلدية والقروية وبدون مركزية. هذه نتيجة لا يمكن القبول بها من قبل السلطة تحت الظروف السائدة حالياً على المستويين الفلسطيني والعربي حيث أن الاتجاه نحو التسوية والمصالحة ما زال أقوى من الاتجاه الرافض والداعي إلى التحرير.

أي أن القرار نحو المقاومة بغض النظر عن متخذه لن يصطدم بإسرائيل فقط وإنما بالسلطة الفلسطينية أيضاً. بمعنى أن المقاومة ستؤدي إلى صدام فلسطيني – فلسطيني، وهذه هي تجربة الشعب الفلسطيني في السنوات الحالية. عمدت حركتا حماس والجهاد الاسلامي في القيام بعمليات عسكرية ضد إسرائيل مما أثار السلطة الفلسطينية ودعاها إلى اعتقال المناضلين والمجاهدين وزجهم في السجون الفلسطينية. ولو لم تختصر الحركتان وفضلتا الانحناء قليلاً لتشب قتال داخلي. فسرت جهات موالية للسلطة هذا على أنه محافظة على المصالح الوطنية الفلسطينية التي تم إنجازها من خلال طاولة المفاوضات.

والآن بعدما تطورت المقاومة الفلسطينية، حاولت السلطة ركوبها وكأنها هي التي تقود المقاومة، وظهر عدد من رجالات السلطت على شاشات التلفاز وهم يدعون إلى المقاومة واعتبارها السبيل الوحيد نحو التحرير وإقامة الدولة الفلسطينية. لكن هذه الدعوات سرعان ما تهاوت لصالح التبريرات التي تؤيد التوجهات السياسية الصادرة عن رئيس السلطة الفلسطينية وما واكبها من اعتقالات من الجبهة الشعبية وحماس والجهاد الإسلامي.

أدت المقاومة الفلسطينية إلى ما هو متوقع من ردود فعل إسرائيلية عنيفة كان آخرها اجتياح مدن وقرى الضفة الغربية. ومن المتوقع أن تكون الردود المقبلة أكثر عنفا إذا استمر الشعب الفلسطيني بالمقاومة. إنما أهمية هذه الردود ليست منها هي ذاتها وإنما من رد الفعل الفلسطيني. هل سيذعن الشعب الفلسطيني لمنطق القوة وسيستسلم مرة أخرى للدعوات التي تقول أن الشعب قد تعب وأنه لا بد من الهدوء والعودة إلى طاولة المفاوضات والحلول السلمية؟ إن فعل ذلك فإنه سيكرر الخطأ التاريخي الذي وقع فيه واستمع لقياداته ومنطق قوة عدوه، وتتحول الدماء إلى مجرد نزيف القرابين.

المقاومة بين الذاتي والخارجي

في ضوء ما تم طرحه في الصفحات السابقة تبقى عوامل تفعيل المقاومة محصورة ضمن نطاق ضيق متعلق بمحور فلسطيني وآخر خارجي. تبقى لدى الفلسطينيين فرص لتطوير المقاومة، ولديهم أيضاً منافذ خارجية يمكن أن تساعدهم في ذلك. تنحصر القوى الفلسطينية الراغبة في المقاومة في بعض الشباب من حركة فتح وبعض فصائل المعارضة وعلى رأسها الحركات الإسلامية فضلاً عن جهات مستقلة. أما القوى التي تتعدى الدائرة الفلسطينية فتنحصر في تلك الدول والأحزاب الإسلامية والعربية التي ما زالت تعتبر القضية الفلسطينية قضية عربية وإسلامية وأنه لا بد من الإصرار على تحرير الأرض.

بالنسبة للساحة الفلسطينية، عجزت المعارضة الفلسطينية حتى الآن عن لم شملها ووضع برنامج يوحد عملها في مواجهة الاتفاقيات مع إسرائيل. وكشخص ناشط على الساحة وجدت أن التقاء فصائل وقوى المعارضة معا صعب جداً وأصعب بكثير من التقائها مع السلطة الفلسطينية والقوى المؤيدة لأوسلو. من الصعب جداً أن تلبي هذه القوى دعوة خاصة لالتقائها، لكنه من السهل أن تلبي دعوة للالتقاء مع قيادات وقوى منخرطة في أوسلو. والغريب أن بعض هذه القوى تسارع إلى تلبية دعوات من السلطة لنقاش قضايا عامة دون شروط مع العلم أن بعض أعضائها يكونون في سجون السلطة.

لم تكن المعارضة جدية أبداً في الأخذ بزمام المبادرة وقيادة الشارع الفلسطيني. فضلت المعارضة المتمثلة بفصائل منضوية تحت إطار منظمة التحرير أن تبقى على بوابة أوسلو وتسلي نفسها بمقولات ساذجة مثل ضعف المفاوض الفلسطيني وتحسين الأداء التفاوضي وشروط التفاوض وإيجاد مرجعية للتفاوض. أما المعارضة الخارجة عن إطار المنظمة والتي تتخذ بعدا قومياً فبقيت ضعيفة جداً ويكاد لا يكون لها إلا وجود اسمي على ساحة الأرض المحتلة/67. ويتوارد باستمرار إلى المسامع عدم قدرة هذه الفصائل على التنسيق فيما بينها خارج البلاد. أما فصائل التيار الإسلامي فتعجز عن التنسيق فيما بينها ، وتكاد إحداها أن ترفض التعاون مع الآخرين. ربما يجد المرء نوعا من اللقاءات بين الفصائل، لكنها في الغالب لقاءات مجاملة ولا تتطور إلى برامج مشتركة. لكن الاتجاه المقاوم في الفصائل فرض وحدة ميدانية لم تتطور بعد لتشمل المستويات السياسية.

على الصعيد الخارجي، واضح أن حزب الله راغب في ومستعد لمساعدة الفصائل الفلسطينية في تطوير قدراتها وفنونها العسكرية. ومن المحتمل جداً أن يستأنف الحزب عملياته

العسكرية ضد الكيان الصهيوني. وربما يحاول الحزب أن يوسع تعريفه للأراضي المحتلة التي يجب عليه تحريرها ليمتد إلى كل أجزاء أرض الشام المحتلة. وقد يعلن الحزب يوماً رفضه لتقسيم أرض الشام وترسيم الحدود الصادر عن عصبة الأمم عام 1923. لكن هذا يرتبط بتعاون جهات أخرى مثل سوريا وإيران وبعض الفصائل الفلسطينية، وهو تعاون ليس مرتبطاً بالمبدأ وإنما بالأوضاع الإقليمية والدولية. أي أن مسألة رفض ترسيم الحدود هي مسألة وقت، ومن شأنها إن تمت أن تعيد القضية الفلسطينية إلى عمقها العربي والاسلامي.

النقطة الحاسمة في العامل الخارجي هي العلاقة ما بين الدول الأربع: إيران والعراق وسوريا ولبنان. لقد أضعفت الخلافات ما بين هذه الدول الأمتين العربية والإسلامية واستنزفت جزءاً كبيراً من طاقاتها ووضعت القضية الفلسطينية في أيدي الدول الدائرة في الفلك الامريكي – الاسرائيلي.

على الشعب الفلسطيني بكافة قواه وفصائله أن يعمل على رأب الصدع والخلافات في العلاقات ما بين هذه الدول. لا يمكن لهذه الدول أن تشكل محوراً قوياً في غياب إحداها أو استبعاده، ولا يمكنها أن تبلغ طموحاتها الذاتية في التقدم والمنعة دون تعاون وربما وحدة فيما بينها. أنه من الغريب والمستهجن أن فصائل فلسطينية التي تقول أنها تعمل على تحرير فلسطين لم تمارس ضغوطاً على هذه الجهات من أجل التوصل إلى تفاهم وتعاون.

كان من المتوقع أن يستخدم الفلسطينيون جدلية قوية في إقناع هذه الدول في العمل الجماعي. فهي تعاني (باستثناء لبنان إلى حد ما) من أعداء مشتركين يعملون على تغيير أنظمة الحكم فيها واستبدالها بحكام يعملون بسلاسة مع الإدارة الامريكية .لكنه بدا أن الفصائل الفلسطينية قد انحازت لصالح هذا الطرف أو ذاك على الرغم مما تجلبه هذه المواقف من أضرار على القضية الفلسطينية. لقد انتهجت الفصائل بصورة عامة نهج التبعية الذي كان له أثر سلبي على قدرة الفلسطينيين في توجيه طاقاتهم ضد العدو الصهيوني ومن أجل التحرير.

هل ستسعى هذه الدول نحو تحسين علاقاتها فيما بينها، وهل ستتجاوز العقبات نحو التنسيق والعمل المشترك؟ هناك بوادر لسعي من هذا القبيل لكنها ليست كافية وتسير ببطء شديد. وفي غياب البعد الفصائلي في ردم هذه العقبة من أمام المساندة الخارجية للفلسطينيين يبقى هناك أمل في ضغط شعبي فلسطيني يمكن أن ينطلق من داخل فلسطين. لكن من المهم

أن يكون هذا الضغط من أجل مصلحة الأمة ككل وليس على حساب أي من الدول العربية أو الإسلامية.

الخلاصة

الخلاصة أن الوضع الفلسطيني الذاتي ليس مشجعا بصورة كبيـرة وكـذلك العامـل الخارجي. هناك فصائل ستستمر في المقاومة وهناك قوى خاصة من السلطة سـتعمل علـى إحباطها. خمس وثلاثون سنة من قيادة منظمة التحرير أثرت سلباً على القيـادات الفلسـطينية وخلقت أجواءاً بائسة من الاتكالية على الغيـر والكسـل والعجرفـة المتهاويـة والتنـازلات المتواصلة. لقد أعادت الفرد الفلسطيني فكرياً ومعنوياً وتماسكاً سنين إلى الـوراء، وصـنعت أجواءً من الصراعات الفئوية والتنافسات الإسقاطية والثقافة الخطابية والضوضاء الخالية مـن الغبار. ولا أظن أن التغلب على الترهل وفقدان البوصلة الوطنية وغيـاب العقليـة العلميـة سيكون سهلاً. وهذا أمر ينطبق على أغلب الدول العربية والأحزاب والحركات العربية. لكن العمل المقاوِم، إن استمر، سيقضي تدريجيا على أغلب هذه الظواهر السلبية.

إننا بحاجة إلى ثورة على الذات نحرر فيها أنفسنا من عيوبنـا وتناقضـاتنا وقهرنـا لبعضنا البعض. ومن لا يشعر في داخله الحرية لا يقوى على التحرير. وإن لم نفعـل فـإن الانتفاضات تبقى متعاقبة وتبقى النتائج ذاتها: شهداء وجرحى وآلام وشجب واستنكار وأموال للتعويض يسرقها من لا شأن لهم بالتضحيات. ومع هذا، فإنني أرى الساحة الفلسطينية أكثـر نضوجا وأكثر قدرة من النواحي التنظيمية والأداء المقاوِم وتمتلك فـرص الاسـتمرار علـى الرغم من كل العقبات.